١٤٩ — ونرى ابن القيم فى هذا يصور مذهب السنة بالرأى الذى يراه هو وشيخه ابن تيمية إذ يقرر أن أفعال العبد تسند إليه، وأن الخالق لها هو الله تعالى لأن الله تعالى خلق فيه القوة الفاعلة، ولأن التناول من العبد، فعلاقة العبد بما يسند إليه من أفعال علاقة المتناول لما خلق سبحانه ، وإن ذلك التناول نفسه إنما هو القوة التى أودعها الله تعالى إياه .

ولذلك لا يعتبر ابن القيم رأى الأشعرى فى هذه المسألة هو رأى السنة ، بل يعتبرهم من الجبرية ، وسنبين مذاهب السنيين فى هذه المسألة عندما نتكلم عنهم .

المرجئة

١٥٠ — هذه الفرقة نشأت فى وسط شاع فيه الكلام فى مرتكب الكبيرة : أهو مؤمن أم غير مؤمن؟ فالخوارج قالوا كافر ، والمعتزلة قالوا غير مؤمن ، وقد سمى مسلماً ، والحسن البصرى وطائفة من التابعين قالوا : إنه منافق ، لأن الأعمال دليل على القلوب ، وليس اللسان دليلا على الإيمان ، وقال الجمهور من المسلمين : هو مؤمن عاص أمره بيد الله إن شاء عذبه بقدر ذنبه ، وإن شاء عفا عنه . وفى وسط هذا الاختلاف جهرت هذه الفرقة بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة . ومن المنتمين إليهم من قال أن أمر المرتكب يرجأ إلى الله تعالى يوم القيامة ، وهؤلاء يتلاقون إلى حد كبير مع طائفة كبيرة من جمهور العلماء السنيين . بل إنه عند التمحيص يتبين أن آراءهم هى آراء الجمهور .

١٥١ — والبذرة الأولى التى نبتت منها هذه الفرقة كانت فى عصر الصحابة فى آخر عصر عثمان رضى الله عنه ، فإن القالة فى حكم عثمان وعماله قد شاعت وذاعت ، وملأت البقاع الإسلامية ، وظهرت الفتن التى انتهت بقتله ، وفى أثناء ذلك اعتصمت طائفة من الصحابة بالصمت وتجملت بالامتناع عن الاشتراك فى تلك الفتن التى مرج المسلمون فيها مرجاً شديداً ، وتمسكوا بحديث أبى بكر عن النبى صلى الله عليه وسلم ، إذ قال عليه الصلاة والسلام : « ستكون فتن : القاعد فيها خير من الماشى ، والماشى فيها خير من الساعى ، ألا فإذا نزلت أو وقعت ، فمن كان له إبل فليلحق بإبله . ومن كان له غنم فليلحق بغنمه ، ومن كان له أرض فليلحق بأرضه — فقال رجل : يارسول

الله من لم تكن له إبل ولا غنم ولا أرض ؟ — قال عليه الصلاة والسلام: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاة » .

امتنعت تلك الطائفة عن الخوض فى الفتن التى حدثت فى عهد عثمان وانتهت بقتله . ثم لما امتدت أعقابها إلى عهد على كرم الله وجهه استمروا على امتناعهم ولم يعنوا بإبداء رأيهم فى الحروب التى وقعت بين أمير المؤمنين على ومعاوية ، ومن هؤلاء سعد بن أبى وقاص . وأبو بكرة راوى الحديث ، وعبد الله بن عمر ، وعمران بن الحصين . وبهذا أرجئوا الحكم فى أى الطائفتين أحق ، وفوضوا أمورهم إلى الله سبحانه وتعالى . وقد قال النووى فى ذلك: إن القضايا كانت بين الصحابة مشبهة حتى إن جماعة من الصحابة تحيروا فيها فاعتزلوا الطائفتين . ولم يقاتلوا . ولم يتيقنوا الصواب .

١٥٢ — من هذا الإرجاء فى الحكم وتأخيره من بعض كبار الصحابة ساد الشك عند كثيرين من الغزاة ، ولذلك سماهم ابن عساكر فى تاريخه (الشكاك) أى الذين يشكون فى وجه الحق فى هذا الخلاف ، ويقول أنهم الشكاك الذين شكوا ، وكانوا فى المغازى ، فلما قدموا « المدينة » بعد قتل عثمان ، وكان عهدهم بالناس ، وأمرهم واحد ليس بينهم اختلاف ، فقالوا : تركناكم وأمركم واحد ليس بينكم اختلاف ، وقدمنا عليكم وأنتم مختلفون ، فبعضكم يقول قتل عثمان مظلوماً . وكان أولى بالعدل هو وأصحابه ، وبعضكم يقول : على أولى بالحق وأصحابه ، كلهم ثقة ، وعندنا مصدق ، فنحن لانتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد بينهما ، ونرجىء أمرهما إلى الله ، حتى يكون الله تعالى هو الذى يحكم بينهما .

١٥٣ — ولما اشتدت الاختلافات بين المسلمين ، ولم تقف عند الحكم فى قضية الخلافات ، وانضمت إليها مسألة مرتكب الذنب — وجدت طائفة تنهج منهج الإرجاء الذى نهجه بعض الصحابة — فى هذه المسألة فقرروا أن مرتكب الكبيرة يرجأ أمره ، ويفوض الحكم فيه إلى علام الغيوب ، فامتنعوا عن الخوض فى الخلاف السياسى وامتنعوا عن الخوض فى أمر مرتكب الذنب لأنه انبعث أيضاً من الخلاف السياسى . إذ كان أساسه تكفير الخوارج لمخالفتهم جميعاً ، وقال أولئك المرجئة فى المختلفين : إنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليسوا إذن كفاراً ولا مشركين بل مسلمون نرجىء أمرهم إلى الله الذى يعرف سرائر الناس ويحاسبهم عليها .

١٥٤ — هذا منهاج سليم لا شك فى ذلك « وهو ألا يخوضوا فى خلاف »وأن يرجئوا أمر مرتكب الكبيرة إلى الله يوم القيامة ، فعسى أن يكون من المرتكب ما يكفر ذنوبه ، ويبدل سيئاته حسنات ، ولكن خلف من بعد هؤلاء خلف لم يقف من مرتكب الكبيرة ذلك الموقف السلبى ، بل تجاوزه وقرر أنه لايضر مع الإيمان ذنب ، فقالوا إن الإيمان إقرار وتصديق واعتقاد ومعرفة ،ولا يضر مع هذه الحقائق معصية ، فالإيمان منفصل عن العمل ، بل منهم من غالى وأفرط وتطرف ،فزعم أن الإيمان اعتقاد بالقلب « وإن أعلن الكفر بلسانه » وعبد الأوثان أو لزم اليهودية والنصرانية فى دار الإسلام ، وعبد الصليب ،وأعلن التثليث فى دار الإسلام ، ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله عز وجل ومن أهل الجنة (١) .

بل إن بعضهم زعم أن لو قال قائل أعلم أن الله قد حرم أكل الخنزير ولاأدرى ، هل الخنزير الذى حرمه هو هذه الشاة أم غيرها كان مؤمناً ، ولو قال أعلم أنه قد فرض الحج إلى الكعبة ، غير أنى لا أدرى أين الكعبة ولعلها بالهند كان مؤمناً ، ومقصوده أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان لا أنه شاك فى هذه الأمور ، فإن عاقلا لا يستجيز عقله أن يشك فى أن الكعبة إلى أى جهة هى ، وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر (٢) .

ويظهر من هذا أنهم تجاوزوا الحد فى الاستهانة بالعمل ، من حيث اتصاله بأصل الإيمان ، ومن حيث أثره فى دخول الجنة إن كان صالحاً ودخول النار إن كان غير صالح ، بل كان إثماً منفياً—فاستهانوا أيضاً بأصل الإيمان فحرفوا حقيقته ، وجعلوه مجرد الإذعان القلبى وإن خالفته الجوارح ، كانت كل الظواهر منه تدل على أنه لم يدخل قلبه إيمان وإذعان ،بل تجاوزوا ذلك إلى القول بأن الإذعان القلبى الذى اعتبروه وحده ركن الإيمان ، إلى الشك فى حقائق من المعلومات البدهية ، على أنها ليست من جوهر الإيمان ، فادعوا أن الجهل بالكعبة غير ضار بالإيمان ، والجهل بحقيقة الخنزير غير ضار ، وأن القسم الأخير قد يكون غير ضار بالإيمان حقاً ،ولكنه ضار بالعقل .

١٥٥ — وفى وسط تلك الأقوال غير السليمة وجد من المتعقبين لهذا المذهب

---

(١) الفصل فى الملل والنحل عند الكلام على المرجئة .

(٢) الملل والنحل للشهرستانى .

من يستهين بحقائق الإيمان وأعمال الطاعات ، ومن يستهين بالفضائل ، واتخذه مذهباً له كل مفسد مستهتر ، حتى لقد ذكر فيه المفسدون ، واتخذوه ذريعة لمآثمهم ، ومنهلا لمفاسدهم ، ومساير لنياتهم الخبيثة ، وصادف هوى أكثر المفسدين .

ومما يروى فى ذلك ما يحكيه أبو الفرج الأصفهانى فى الأغانى فإنه يروى أن شيعياً ومرجئياً اختصما ، فجعلا الحكم بينهما أول من يلقاهما ، فلقيهما أحد الإباحيين ، فقالا له : أيهما خير ، الشيعى أم المرجىء ؟ فقال : ألا إن أعلاى شيعى ، وأسفلى مرجئى .

١٥٦ — وإنه يستخلص من كل ما سبق أن المرجئة كانت مذهباً لإحدى طائفتين : إحداهما متوقفة فى الحكم على الخلاف الذى وقع بين الصحابة ، والخلاف الذى وقع بعده فى العصر الأموى ، والطائفة الثانية هى التى ترى أن عفو الله يسع كل شىء ، وتحكم بأن الله يعفو عن كل الذنوب ما عدا الكفر ، فلا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة . وقد قال فى هذا القبيل زيد بن على بن الحسن « أبرأ من المرجئة الذين أطمعوا الفساق فى عفو الله تعالى » . وقد جعلت هذه الطائفة اسم المرجئة من الشنائع التى كان يسب بها العلماء والطوائف .

وإن المعتزلة الذين قالوا أن مرتكب الكبيرة مخلد فى النار كانوا يطلقون اسم المرجئة على كل من لا يرى ذلك الرأى مادام يرى أن صاحب الكبيرة ليس مخلداً فى النار ، ولو كان يقول أنه يعذب بمقدار ، وقد يعفو الله تعالى عنه ويتغمده برحمته . ولهذا كانوا يطلقون على كثيرين من أئمة الفقه والسنة وصف المرجئة ، وقد أطلق على الإمام أبى حنيفة وتلاميذه أبى يوسف ومحمد وغيرهم اسم « المرجئة » بهذا الاعتبار ، ولقد قال فى هذا المقام « الشهرستانى » :

« ولعمرى لقد كان يقال لأبى حنيفة وأصحابه « مرجئة » ولعل السبب فيه أنه لما كان : يقول الإيمان التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل ، والرجل مع تحرجه فى العمل كيف يفتى بترك العمل ، وله وجه آخر وهو أنه كان يخالف « القدرية » و « المعتزلة » الذين ظهروا فى الصدر الأول ، والمعتزلون كانوا يلقبون كل من خالفهم فى القدر مرجئيا ، وكذلك « الخوارج » فلا بد أن اللقب إنما لزمه من فريقى « المعتزلة » و « الخوارج » .

وقد عد من المرجئة على هذا النحو عدد كبير غير أبي حنيفة وأصحابه منهم الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، وعمرو بن مرة ، ومحارب ابن ثأر ، ومقاتل بن سليمان ، وحماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، وقديد بن جعفر ، وكل هؤلاء من أئمة الحديث لم يكفروا أصحاب الكبائر ، ولم يحكموا بتخليدهم في النار .

١٥٧ — ولقد قسم بعض العلماء المرجئة إلى قسمين : مرجئة السنة ، وهم الذين قرروا أن مرتكب الذنب يعذب بمقدار ما أذنب ولا يخلد في النار ، وقد يعفو الله عنه ويتغمده برحمته ، فلا يعذب أصلا ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ، وفي هذا القسم يدخل أكثر الفقهاء والمحدثين ، والقسم الثاني مرجئة البدعة وهؤلاء هم الذين اختصوا باسم الإرجاء عند الأكثرين ، وهم الذين يستحقون مقالة السوء من الجميع .

وعندي أن الأولى إبعاد وصف الإرجاء عن الأئمة الأعلام ، حتى لا يشترك معهم في الاسم أولئك الإباحيون ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

المعتزلة

١٥٨ — نشأت هذه الفرقة فى العصر الأموى . ولكنها شغلت الفكر الإسلامى فى العصر العباسى ردحاً طويلا من الزمن .

ويختلف العلماء فى وقت ظهورها، فبعضهم يرى أنها ابتدأت فى قوم من أصحاب على رضى الله عنه اعتزلوا السياسة وانصرفوا إلى العقائد عندما نزل الحسن عن الخلافة لمعاوية بن أبى سفيان ، وفى ذلك يقول أبو الحسين الطرائفى فى كتابه (أهل الأهواء والبدع): وهم سموا أنفسهم معتزلة . وذلك عندما بايع الحسن بن على عليه السلام معاوية وسلم الأمر إليه ، اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس . ولزموا منازلهم ومساجدهم ، وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة .

والأكثرون على أن رأس المعتزلة هو واصل بن عطاء ، وقد كان ممن يحضرون مجلس الحسن البصرى العلمى . فثارت تلك المسألة التى شغلت الأذهان فى ذلك العصر . وهى مسألة مرتكب الكبيرة . فقال واصل مخالفاً الحسن : أنا أقول أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن بإطلاق ، ولا هو كافر بإطلاق . بل هو فى منزلة بين المنزلتين ، ثم اعتزل مجلس الحسن ، واتخذ له مجلساً آخر فى المسجد .

والمعتزلة فى كتبهم يرون أن مذهبهم أقدم فى نشأته من واصل فيعدون من رجال مذهبهم كثيرين من آل البيت ، ويعدون من مذهبهم أيضاً الحسن البصرى ، فقد كان يقول فى أفعال الإنسان مقالة القدرية ، وهى مقالتهم كما سنبين ، ويقول كلاماً فى مرتكب الكبيرة يقارب كلامهم وليس مناقضاً له . إذ أنه يقول أنه منافق . وبذلك لايتباعد منهم ، إذ أن المنافق مخلد فى النار ، ولا يعد من أهل الإيمان .

وقد ذكر طبقاتهم طبقة طبقة « المرتضى » فى كتابه المنية والأمل .

والذى نراه أن المذهب أقدم من « واصل » وإن كثيرين من آل البيت قد نهجوا

مثل منهجه ، كزيد بن على الذى كان صديقاً لواصل ؛ وإن واصلا من أبرز الدعاة . فكان عند الأكثرين رأسه لأنه أبرز من دعا إليه .

١٥٩ — ولماذا أطلق هذا الاسم على هذه الطائفة ؟ والجواب عن ذلك أنه مشتق من نشأتهم عند من قالوا أنهم نشئوا عندما اعتزل وأصل مجلس الحسن .

ولقد قال بعض المستشرقين أنهم سموا معتزلة لأنهم كانوا رجالا أتقياء متقشفين ضاربى الصفح عن ملاذ هذه الحياة ، وكلمة معتزلة تدل على أن المتصفين بها زاهدون فى الدنيا ، وفى الحق أنه ليس كل المنتسبين لهذه الفرقة كما نعتهم ، بل كان منهم المتقون ، ومنهم المتهمون بالمعاصى ، منهم الأبرار ، ومنهم الفجار .

وقال المرحوم الدكتور أحمد أمين فى كتابه فجر الإسلام : « ولنا فرض آخر فى تسميتهم المعتزلة لفتنا إليه ما قرأناه فى خطط المقريزى من أن بين الفرق اليهودية التى كانت منتشرة فى ذلك العصر وما قبله طائفة يقال لها « الفروشيم » ، وقال إن معناها المعتزلة ، وذكر بعضهم عن هذه الفرقة أنها كانت تتكلم فى القدر ، وتقول ليس الأفعال كلها خلقها . فلا يبعد أن يكون هذا اللفظ قد أطلقه على المعتزلة قوم أسلموا من اليهود لما رأوه بين الفرقتين من الشبه » (١) .

وأن التشابه كبير بين « معتزلة اليهود » و « معتزلة الإسلام » فمعتزلة اليهود يفسرون التوراة على مقتضى منطق الفلاسفة ، والمعتزلون يتأولون كل ما فى القرآن من أوصاف على مقتضى منطق الفلاسفة أيضاً ، وقد قال المقريزى فى « الفروشيم » الذين سماهم المعتزلة « يأخذون بما فى التوراة على معنى ما فسره الحكماء من أسلافهم »(٢).

مذهب المعتزلة :

١٦٠ — قال أبو الحسن الخياط ، فى كتابه الانتصار ، وليس أحد يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة « التوحيد والعدل والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فإذا جمع هذه الأصول فهو معتزلى » .

هذه هى الأصول الجامعة لمذهب المعتزلة ، فكل من يتحرف طريقها ، ويسلك

---

(١) أخذ بتصرف من كتاب فجر الاسلام .

(٢) الخطط المقريزية .

غير سبيلها ، فليس منهم ولا يتحملون إثمه ، ولا تلقى عليهم تبعة قوله ، ولنتكلم فى كل أصل من هذه الأصول بكلمة موجزة .

التوحيـــد :

١٦١ — والتوحيد هو لب مذهبهم ، وأس نحلتهم ، وقد صوره الأشعرى فى كتابه « مقالات الإسلاميين » فقال :

« إن الله واحد أحد ، ليس كمثله شىء وهو السميع البصير ، وليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ودم ، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذى لون ولا طعم ، ولا رائحة ولا مجسة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ، ولا اجتماع ولا افتراق ، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض ، ولا بذى أبعاض وأجزاء ، ولا جوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ولا يحيط به مكان ، ولا يجرى عليه زمان ، ولا تجوز عليه المماسة ، ولا العزلة ، ولا الحلول فى الأماكن ، ولا يوصف بشىء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم ولا يوصف بأنه متناه ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب فى الجهات . وليس بمحدود ولا والد ولا مولود ، لا تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ، ولا تجرى عليه الأوقات ، ولا تحل به العاهات ، وكل ما يخطر بالبال ويصور بالوهم فغير مشبه له ، ولم يزل أولا سابقاً ، متقدماً للمحدثات ، موجوداً قبل المخلوقات ، ولم يزل عالماً قادراً حياً ، ولا يزال كذلك ، لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع ، شىء لا كالأشياء ، عالم قادر حى ، لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وإنه القديم وحده ، ولا قديم غيره ، ولا إله سواه ولا شريك له فى ملكه ولا وزير له فى سلطانه ، ولا معين له على إنشاء ما أنشأ وخلق ما خلق ، لم يخلق الخلق على مثال سابق ، وليس خلق شىء بأهون عليه من خلق شىء آخر ، ولا بأصعب عليه منه ، ولا يجوز عليه اجتلاب المنافع ، ولا تلحقه المضار ، ولا يناله السرور واللذات ولا يصل إليه الأذى والآلام ، وليس بذى غاية فيتناهى ، ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه العجز والنقص ، تقدس عن ملامسة النساء ، وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء(١) .

---

(١) مقالات الإسلاميين للأشعرى قسم المعتزله .

١٦٢ — وقد بنوا على هذا الأصل استحالة رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامة، لاقتضاء ذلك الجسمية والجهة، كما بنوا عليه أن الصفات ليست شيئاً غير الذات(١)، وإلا تعدد القدماء فى نظرهم ، وبنوا على ذلك أيضاً أن القرآن مخلوق لله سبحانه وتعالى ، لمنع تعدد القدماء ، ولنفى كثيرين منهم صفة الكلام عن الله تعالى .

العـــدل :

١٦٣ — والعدل قد بينه المسعودى على مقتضى نظرهم فى كتاب مروج الذهب ، فقال « هو أن الله تعالى لا يحب الفساد ، ولا يخلق أفعال العباد ، بل يفعلون ما أمروا به ونهوا عنه بالقدرة التى جعلها الله لهم وركبها فيهم ، وأنه لا يأمر إلا بما أراد ، ولم ينه إلا عما كره ، وأنه ولى كل حسنة أمر بها ، وبرىء من كل سيئة نهى عنها (٢) ، ولم يكلفهم ما لا يطيقون ، ولا أراد لهم ما لا يقدرون عليه ، وأن أحداً لا يقدر على قبض ولا بسط إلا بقدرة الله تعالى التى أعطاهم إياها ، وهو المالك لما دونهم يفنيها إذا شاء ، ولو شاء لجبر الخلق على طاعته ، ومنعهم اضطراراً عن معصيته ، ولكنه لا يفعل ، إذ كان فى ذلك رفع للمحنة ، وإزالة للبلوى » أ هـ .

وقد ردوا بهذا الأصل على الجبرية الذين قالوا : إن العبد فى أفعاله غير مختار ، فعدوا العقاب على ذلك يكون ظلماً ، إذ لا معنى لأمر الشخص بأمر هو مضطر إلى مخالفته ، ونهيه عن أمر هو مضطر إلى فعله .

ومع أنهم بنوا على ذلك الأصل أن الإنسان خالق لأفعال نفسه لاحظوا فى ذلك تنزيه الله تعالى عن العجز ، فقالوا إن هذا بقدرة أودعها الله تعالى إياه وخلقها ، فهو المعطى ، وله القدرة التامة على سلب من أعطى وإنما أعطى ما أعطى ليتم التكليف .

الوعد والوعيـــد :

١٦٤ — وهم يعتقدون أن الوعد والوعيد نازلان لا محالة ، فوعده بالثواب واقع ، ووعيده بالعقاب واقع أيضاً ، ووعده بقبول التوبة النصوح واقع أيضاً ، وهكذا فمن أحسن يجازى بالإحسان إحساناً ومن أساء يجازى بالإساءة عذاباً أليما ، فلا عفو عن

---

(١) ليس هذا محل إجماعهم إنما هو قول الأكثرين منهم .

(٢) استدلوا على هذا بقوله تعالى : « ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك » .

كبيرة من غير توبة ، كما لا حرمان من ثواب لمن عمل خيراً ، وأن هذا فيه رد على المرجئة الذين قالوا : لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، إذ لو صح هذا لكان وعيد الله تعالى فى مقام اللغو ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

المنزلة بين المنزلتين :

١٦٥ — والقول بأن المسلم العاصى فى منزلة بين المؤمن والكافر قد بينه « الشهرستانى » فى « الملل والنحل » بقوله : ووجه تقريره أنه قال : (أى واصل بن عطاء) : إن الإيمان عبارة عن خصال خير ، إذا اجتمعت سمى المرء مؤمناً وهو اسم مدح . والفاسق لم يستكمل خصال الخير ، ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمناً ، وليس هو بكافر أيضاً لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالداً فيها ، إذ ليس فى الآخرة إلا الفريقان ، فريق فى الجنة ، وفريق فى السعير ، ولكنه تخفف النار عليه ، والمعتزلة مع اعتقادهم أن العاصى من أهل القبلة فى منزلة بين المنزلتين يرون أنه لا مانع من أن يطلق عليه اسم المسلم تمييزاً له عن الذميين ، لا مدحاً وتكريماً ، وأنه فى الدنيا يعامل معاملة المسلمين ، لأن التوبة له مطلوبة ، والهداية مرجوة ، ولقد قال فى ذلك « ابن أبى الحديد » ، وهو مع تشيعه من شيوخ المعتزلة : « إنا وإن كنا نذهب إلى أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً ولا مسلماً ، نجيز أن يطلق عليه هذا اللفظ إذا قصد به تمييزه عن أهل الذمة وعابدى الأوثان ، فيطلق مع قرينة حال أو لفظ يخرجه عن أن يكون مقصوداً به التعظيم والثناء والمدح » .

الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر :

١٦٦ — هذا هو الأصل الخامس من أصول المعتزلة المتفق عليها ، فقد قرروا ذلك على المؤمنين أجمعين ، نشراً لدعوة الإسلام وهداية الضالين ، ودفعاً لهجوم الذين يحاولون تلبيس الحق بالباطل ، ليفسدوا على المسلمين أمر دينهم ، ولذلك تصدوا للذود عن الحقائق أمام سيل الزندقة التى اندفعت فى أول العصر العباسى ، تهدم الحقائق الإسلامية ، وتفكك عرا الإسلام عروة عروة ، وجردهم المهدى لذلك كما سنبين ، كما تصدوا أيضاً لمناقشة أهل الحديث والفقه ، وحاولوا حملهم على اعتناق آرائهم بالحجة

والبرهان . أو بالشدة وقوة السلطان . وسنشير إلى ذلك عند الكلام فى مسألة خلق القرآن . هذه هى الأصول الخمسة التى أجمع عليها المعتزلة ، ولا يستحق اسم الاعتزال من لم يؤمن بها كلها .

طريقتهم فى الاستدلال على العقائد :

١٦٧ — كانوا يعتمدون — فى الاستدلال لإثبات العقائد — على القضايا العقلية إلا فيما لا يعرف إلا بالعقل ، وكانت ثقتهم بالعقل، لا بحدها إلا احترامهم لأوامر الشرع . فكل مسألة من مسائلهم يعرضونها على العقل ، فما قبلهأقروه وما لم يقبله رفضوه ، وقد سرى إليهم ذلك النحو من البحث العقلى :

١ — من مقامهم فى العراق وفارس،وقد كانت تتجاوب فيهما أصداء المدنيات وحضارات قديمة .

٢ — ومن سلائلهم غير العربية إذ كان أكثرهم من الموالى .

٣ — ولسريان كثير من آراء الفلاسفة الأقدمين إليهم لاختلاطهم بكثير من اليهود والنصارى وغيرهم ، ممن كانوا حملة هذه الأفكار ونقلها إلى العربية .

١٦٨ — وكان من آثار اعتمادهم المطلق على العقل أنهم كانوا يحكمون بحسن الأشياء وقبحها عقلا ، وكانوا يقولون « المعارف كلها معقولة بالعقل واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ،والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبيح »(١) .

ولقد قال الجبائى من شيوخهم : « كل معصية كان يجوز أن يأمر الله سبحانه بها فهى قبيحة للنهى ، وكل معصيةلا يجوز أن يبيحها الله سبحانه ،فهى قبيحة لنفسها كالجهل به والاعتقاد بخلافه ، وكذلك كل ما جاز إلا أن يأمر الله سبحانه به فهو حسن للأمر به ، وكل ما لم يجز إلا أن يأمر الله به فهو حسن لنفسه »(٢) .

وقد بنوا على هذا ما قرره من أن فعل الصلاح والأصلح واجب لله تعالى إذ

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى .
(٢) مقالات الإسلاميين .

أنه ما دام فى الأشياء حسن ذاتى وقبح ذاتى ، فستحيل أن يأمر الله سبحانه وتعالى بفعل ما هو قبيح لذاته ، وينهى عن فعل ما هو حسن لذاته : وأن الله سبحانه لا يترك الأمر الحسن لذاته ، وإن ذلك ما يسمى فعل الصلاح ، وقد قرر ذلك المبدأ جمهورهم ، فقال إن الله تعالى لايصدر عنه إلا ما فيه صلاح ، فالصلاح واجب له ، ولاشىء يفعله جلت قدرته إلا وهو صالح ، ويستحيل عليه سبحانه أن يفعل غير الصالح .

أخذهم عن الفلسفة اليونانية وغيرها :

١٦٩ — فى آخر العصر الأموى والعصر العباسى تواردت على العقل العربى الفلسفة الهندية والفلسفة اليونانية ، وقد جاءت إلى المسلمين أرسال الفلسفة اليونانية عن طريق الفرس ، لأن الثقافة الفارسية قبيل الإسلام كانت متأثرة بالفلسفة اليونانية ، كما جاءت عن طريق السريان : لأنهم قد ورثوا الفلسفة اليونانية ، وألبسوها لبوسهم الدينى ، ومسوحهم اللاهوتية ، وعن طريق اليونانية أنفسهم ، لأن بعض الموالى من المسلمين كان يجيد اليونانية .

وقد تأثر المعتزلة بهذه الفلسفة فى آرائهم ، وأخذوا عنها كثيراً فى استدلالهم فظهرت فى أدلتهم ومقدمات أقيستهم .

وقد دفعهم إلى دراسة هذه الفلسفة أمران .

أحدهما : أنهم وجدوا فيها ما يرضى نهمهم العقلى وشغفهم الفكرى ، وجعلوا فيها مراناً عقلياً جعلهم يلحنون بالحجة فى قوة .

وثانيهما : أن الفلاسفة وغيرهم لما هاجموا بعض المبادىء الإسلامية ، تصدى هؤلاء للرد عليهم ، واستخدموا بعض طرقهم فى النظر والجدل ، وتعلموا كثيراً منها ليستطيعوا أن ينالوا الفوز عليهم ، فكانوا بحق فلاسفة المسلمين .

دفاعهم عن الاسلام :

١٧٠ — دخل الإسلام طوائف من المجوس واليهود والنصارى وغير هؤلاء وأولئك ، ورءوسهم ممتلئة بكل ما فى هذه الأديان من تعاليم جرت فى نفوسهم مجرى الدم ، ومنهم من كان يظهر الإسلام ويبطن غيره : إما خوفاً ورهبة ! أو رجاء نفع دنيوى ، وإما بقصد الفساد والإفساد ، وتضليل المسلمين ، وقد أخذ ذلك الفريق ينشر

بين المسلمين ما يشككهم فى عقائدهم ، وظهر ثمار غرسهم فى فرق هادمة للإسلام تحمل اسمه ظاهراً وهى معاول هدمه فى الحقيقة ، فظهرت « المجسمة » ، و « الرافضة » التى تقول بحلول الإله فى جسم بعض الأئمة ، و « الزنادقة » وقد تصدى للدفاع عن الإسلام أمام هؤلاء فرقة درست المعقول وفهمت المنقول ، فكانت المعتزلة ، تجردوا للدفاع عن الدين ، وما كانت الأصول الخمسة التى تضافروا على تأييدها ، وتآزروا على نصرها إلا وليدة المناقشات الحادة التى كانت تقوم بينهم وبين مخالفيهم. والتوحيد الذى اعتقدوه على الشكل الذى أسلفنا كان للرد على المشبهة والمجسمة ، والعدل كان للرد على الجهمية . والوعد كان للرد على المرجئة ، والمنزلة بين المنزلتين ردوا به على المرجئة والخوارج .

وفى عهد المهدى ظهر « المقنع الخراسانى » وكان يقول بتناسخ الأرواح ، واستغوى طائفة من الناس وسار إلى ما وراء النهر . فلاقى « المهدى » عناء فى التغلب عليه ، ولذلك أغوى بالزندقة والزنادقة ، فكان يتعقبهم ليقضى عليهم بسيف السلطان ، ولكن السيف لايقضى على رأى ، ولا يميت مذهباً ، ولذلك شجع المعتزلة وغيرهم للرد على الزنادقة وأخذهم بالحجة ، وكشف شبهاتهم وفضح ضلالاتهم ، فمضوا فى ذلك غير وانين .

مناصرة بنى العباس لهم :

١٧١ — ظهر المعتزلة فى العصر الأموى كما أسلفنا فلم يجدوا من الأمويين معارضة ؛ لأنهم لم يثيروا شغباً عليهم ولا حرباً ، إذ أنهم كانوا فرقة لا عمل لها إلا الفكر وقرع الحجة ، ووزن الأمور بمقاييسها الصحيحة ، ومع أن الأمويين لم يعارضوهم فهم أيضاً لم يعاونوهم .

ولما جاءت الدولة العباسية وقد طم سيل الإلحاد والزندقة كما أشرنا وجد خلفاؤها فى المعتزلة سيفاً مسلولا على الزندقة ، لم يفلوه بل شجعوهم على الاستمرار فى نهجهم ، فلما جاء المأمون ، (وقد كان يعتبر نفسه من علماء المعتزلة) شايعهم وقربهم وأدناهم ، وجعل منهم حجابه ووزراءه ، وكان يعقد المناظرات بينهم وبين الفقهاء لينتهوا إلى رأى متفق ، واستمر على ذلك حتى إذا كانت سنة ٢١٨ هـ وهى السنة التى توفى فيها ، انتقل من المناظرات العلمية إلى التهديد بالأذى الشديد بل

انزاله بالفعل ، وذلك برأى وتدبير وزيره وكاتبه أحمد بن أبى دؤاد المعتزلى ، وإنها لسقطة ما كان لمثل المأمون أن يرضى بأن تقع فى عهده ؛ فقد كانت فيه المحاولة بالقوة لحمل الفقهاء والمحدثين على رأى المعتزلة . و ما كانت قوة الحكم لنصر الآراء وحمل الناس على غير ما يعتقدون ، وإذا كان من المحرم الإكراه فى الدين ، فكيف يحل حمل الناس على عقيدة ليس فى مخالفتها انحراف عن الدين ، لقد حاول أن يحمل الفقهاء على القول بأن القرآن مخلوق ، فأجابه بعضهم إلى رغبته تقيـة ورهباً لا إيماناً واعتقاداً. وتحمل آخرون المحنة والإرهاق والسجن الطويل ؛ ولم يقولوا غير مايعتقدون. واستمرت تلك الفتنة طول مدة المعتصم والواثق وذلك لوصية المأمون بذلك ، وزاد الواثق الإكراه على نفى الرؤية كرأى المعتزلة . ولما جاء المتوكل رفع هذه المحنة ، وترك الأمور تأخذ سيرها ؛ والآراء تجرى فى مجاريها ، بل إنه اضطهد المعتزلة ولم ينظر إليهم نظرة راضية .

منزلة المعتزلة فى نظر معاصريهم :

١٧٢ — شن الفقهاء والمحدثون الغارة على المعتزلة . فكانوا بين عدوين ، كلاهما قوى ؛ الزنادقة والمشبهة والمجسمة ومن على شاكلتهم من ناحية ؛ والفقهاء والمحدثون من ناحية أخرى . وإنك لترى فى مجادلات الفقهاء و المحدثين تشنيعاً على المعتزلة كلما لاحت لهم بارقة ، وإذا سمعت الشافعى وابن حنبل يذمان علم الكلام ، ومن يأخذ العلم على طريقة المتكلمين ، فإنما المعتزلة وطريقتهم أرادوا بذمهما .

ولكن ما السر فى كراهية الفقهاء والمحدثين لهم حتى قبل المحنة التى أنزلها المأمون تأييداً لآرائهم ؟ يظهر لى أن عدة أمور تضافرت فأوجدت تلك العداوة ، وهذا بعض منها :

(أ) خالف المعتزلة طريقة السلف فى فهم العقائد ، لقد كان القرآن الكريم الورد المورود عند السلف ، يلجأ إليه وإلى السنة كل من يريد معرفة صفات الله تعالى ، وما يجب الإيمان به من عقائد ، لا يصدرون عن غيره ، ولا يطمئنون لسواه ، كانوا يفهمون العقائد من آيات الكتاب ، وهى بينات . وما اشتبه عليهم حاولوا فهمه بأساليب اللغة وهم بها خبراء ، وإن تعذر عليهم توقفوا وفوضوا الأمور لله غير مبتغين فتنة . ولا راغبين فى زيغ .

وقد كان ذلك ملائماً للعرب لأنهم فى أصلهم ليسوا أهل علوم ولا منطق ولا فلسفة، فلما كثرت العلوم واتسعت علوم الفلسفة جاء المعتزلة وخالفوا ذلك المنهج ، وحكموا العقل فى كل شىء ، وجعلوه أساس بحثهم ، وساقهم شره عقولهم إلى محاولة اكتناه كل أمر .

كان ذلك المنهاج الجديد فى دراسة الدين طريقة جديدة للفقهاء والمحدثين لم يألفوها فى دراسة الدين ، فجرد عليهم أولئك سيوف نقدهم ، وأشاعوا عنهم قالة السوء .

١٧٣ — (ب) شغل المعتزلة بمجادلة الزنادقة والروافض والثنوية وغيرهم ، وكل مجادلة نوع من النزال ، والمحارب مأخوذ بطريقة محاربه فى القتال مقيد بأساليبه متعرف لخططه ، دارس لمراميه . وكل ذلك من شأنه أن يجعل الخصم متأثراً بخصمه ، آخذا عنه بعض مناهجه ، فالمعتزلة قد سرى إليهم بعض من تفكير مخالفيهم ، وإن لم يكن جوهرياً ، وليس من شأنه أن يغير عقيدتهم أو يخرجهم من الإسلام ، أو ينقص من جهادهم فى مناقشة المهاجمين ، وما أحسن ما قال « نيبرج » فى مقدمة إخراجه لكتاب الانتصار « من نازل عدواً عظيماً فى معركة فهو مربوط به مقيد بشروط القتال وتقلب أحواله ويلزمه أن يلاحق عدوه فى حركاته وسكناته وقيامه وقعوده ، وربما تؤثر فيه روح العدو وحيله ، كذلك فى معركة الأفكار . وفى الجملة فللعدو تأثير فى تكوين الأفكار ليس بأقل من تأثير الحليف فيه ، حتى أن بعض الحنابلة قد شكا أن أصحابه قد انقطعوا إلى الرد على الملحدين انقطاعاً أداهم إلى الإلحاد ، فلا غرو إذا رأيت شذوذاً فى آراء بعض المعتزلة لتأثرهم بهذه المجادلة » .

١٧٤ — (جـ) كانت طريقة المعتزلة فى معرفة العقائد عقلية خالصة ، وإن كانوا يحاولون ألا يخالفوا نصاً قرآنياً ، وإن بدا خلاف فى ظاهر النصوص بين رأى يقرونه ونص يقرءونه ، أولوا النص بما لا يخرج عن معناه ولا يخالف رأيهم . وإن هذه الطريقة أساسها الثقة بالعقل ، وللعقل نزوات وعرة . لذلك وقعوا فى كثير من الهنات دفعتهم إليها نزعتهم العقلية الخالصة كلزوم الجبائى — وهو من أئمتهم — القول بأن الله تعالى مطيع للعبد إذا أجاب دعاءه ، وكان سبب هذا اللزوم أن أبا الحسن الأشعرى سأله قائلا : « ما معنى الطاعة عندك ؟ » فقال : موافقة الإرادة . وكل من فعل مراد غيره فقد أطاعه ، فقال أبو الحسن : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله مطيعاً لعبده إذا فعل مراده ،

ولو جاز على الله أن يكون مطيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (١) .

ومن ذلك أيضاً قول أبي الهذيل من أئمتهم : « إن أهل الجنة غير مختارين ، لأنهم لوكانوا مختارين لكانوا مكلفين ، والآخرة دار جزاء لا دار تكليف » وفي ذلك شطط عقلي ، لأن الاختيار لا يستلزم التكليف ، وذكر الخياط أنه رجع عن هذا القول(٢) .

ومثل هذا النوع من الشذوذ الفكرى الذى كان يقع من بعضهم ؛ فيسير بين الناس عن كليهم ، ومعه قالة السوء فيهم .

١٧٥ — (د) خاصم المعتزلة كثيرين من رجال كانت لهم منزلة كبيرة عند الأمة ، ولم ينزهوا كلامهم فى خصومتهم ، وانظر إلى قول الجاحظ وهو من أئمتهم فى رجال الفقه والحديث : « وأصحاب الحديث هم العوام ، هم الذين يقلدون ولا يحصلون ولا يتخيرون ، والتقليد مرغوب عنه فى حجة العقل منهى عنه فى القرآن » إلى أن قال : وأما قولهم النساك والعباد منا فعباد الخوارج وحدهم أكثر عدداً من عبادهم على قلة عدد الخوارج فى جنب عددهم . على أنهم أصحاب نية وأطيب طعمة وأبعد من التكسب ، وأصدق ورعاً ، وأقل زياً وأدوم طريقة ، وأبذل للمهجة ، وأقل جمعاً ومنعاً وأظهر زهداً وجهداً »(٣) .

وهؤلاء الذين قال فيهم الجاحظ تلك المقالة لهم مقام عند عامة الشعب وكثيرين من خاصته ، فكان هذا الطعن المر سبباً فى صرف جمهور الناس عنهم ، وإن كان لهم مقام عند طلاب الحقائق المجردة .

١٧٦ — وكان كثيرون من ذوى الإلحاد يجدون فى المعتزلة عشاً يفرخون فيه مقاصدهم وآراءهم ، ويلقون فيه دسهم على الإسلام والمسلمين ، حتى إذا ظهرت أغراضهم أقصاهم المعتزلة عنهم ، فابن الراوندى كان يعد منهم وأبو عيسى الوراق

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادى .
(٢) الانتصار فى الرد على ابن الراوندى .
(٣) الفصول المختارة للجاحظ .

وأحمد بن حائط وفضل الحدثى كانوا ينتمون إليهم ، وهؤلاء أظهروا آراء هادمة لبعض المقررات الإسلامية ، وكان منهم من اتهم بأنه استؤجر لليهود لإفساد عقيدة المسلمين . فكان انتماء هؤلاء فى أول أمرهم ، وإن فصلوا عنهم عند ظهور شنائعهم سبباً فى أن ينالهم رشاش مما لطخوا به ، وإن أقسم شيوخ المعتزلة أنهم منهم براء فالاتهام ما زال عالقاً ، لأنه أسبق إلى الأذهان من البراءة .

١٧٧ — (و) وكان من بنى العباس من شايع المعتزلة وناصرهم واعتنق مذاهبهم ، وتعصب لها ، فأراد أن يحمل الناس على اعتناقها ، فآذى الفقهاء والمحدثين وابتلاهم ، وأنزل بهم المحنة فصبروا ، وقد أشرنا إلى ذلك ، ولقد صبر أولئك الفقهاء والمحدثون على هذه المحنة ، واستدرت محنتهم عطف الناس عليهم وسخطهم على من كان سبب هذه المحنة ، فرجعت آلام أولئك الأتقياء على المعتزلة وبالا فى سمعتهم ، وخصوصاً أنه كان من المعتزلة من أيد إنزال ذلك البلاء بالدفاع عنه فى رسائل ، ومن ذلك قول الجاحظ فى تبرير إيذاء الخلفاء للفقهاء والمحدثين :

« وبعد : فنحن لم نكفر إلا من أوسعناه حجة ، ولم نمتحن إلا أهل التهمة ، وليس كشف المتهم من التجسس ؛ ولا امتحان المظنون من هتك الأستار ، ولو كان كل كشف هتكا وكل امتحان تجسساً لكان القاضى أهتك الناس وأشد الناس تتبعاً لعورة »(١) .

وإن انهزام الآراء التى تناصرها القوة أمر محتوم ، لأن القوة رعناء هوجاء من شأنها الشطط والخروج على الجادة ، وكل رأى يعتمد على القوة فى تأييده تنعكس عليه الأمور ؛ لأن الناس يتظننون فى قوة دلائله ، إذ لو كان قوياً بالدليل ما احتاج فى النصرة إلى القوة .

اتهام الفقهاء والمحدثين لهم :

١٧٨ — اتهم المعتزلة الفقهاء كما رأيت فى كلام الجاحظ ، واعتبر مثل أحمد ابن حنبل متهماً فى دينه « فكان من الضرورى أن يرد الإتهام بمثله ، وقد كان اتهام المعتزلة للفقهاء والمحدثين من وقت أن صارت لهم قوة فى الدولة العباسية ، فكان لا بد أن

---

(١) الفصول المختارة للجاحظ .

يكون رد الاتهام بمثله من وقت وجوده ، ولذا اتهم الفقهاء والمحدثون المعتزلة بكل حريجة دينية . حتى أن الإمام أبا يوسف صاحب أبي حنيفة عدهم من الزنادقة ، والإمام مالك والشافعي قد أفتيا بعدم قبول شهادتهم ، والإمام محمد بن الحسن الشيباني أفتى بأن من صلى خلف المعتزلة يعيد صلاته ، وسرت مقالات السوء إلى من ينتمي إلى هؤلاء الأئمة الأعلام ، حتى اتهموهم بالفسق ، وانتهاك المحرمات .

وفي الحق أن كل خصومة تؤدي إلى الملاحاة لا بد أن تؤدي إلى المهاترة ويرمي الخصم خصمه بالحق وبالباطل ، وكثير من التهم التي وجهت إلى المعتزلة لم تكن منبعثة عن نظر غير متحيز . بل كان التحيز باعثها ، والتعصب للرأي دافعها ، وكل تعصب يسد مداخل الإدراك في ناحية من نواحيه ، ولاشك أن المعتزلة — أخطئوا أو أصابوا — لم يخرجوا عن الدين بخطئهم ، ولهم ثواب فيما دعوا إليه ، وما دافعوا به عن الإسلام ، ولهم في ذلك سابقة فضل . فقد تفرق أتباع واصل في الأقطار الإسلامية رادين على أهل الأهواء ، وكان عمرو بن عبيد صاحب « واصل » حرباً على الزنادقة ، يصادق أهل الحق ، ويخاصم أهل الهوى ، لقد كان صديقاً لبشار بن برد الشاعر ، فلما علم منه الزندقة لم تمنعه تلك الصداقة من أن يسعى في نفيه من بغداد ، فنفي منها ولم يعد إليها إلا بعد وفاة عمرو في عهد أبي جعفر المنصور . ولقد كان زاهداً ، وقال فيه الجاحظ متعصباً له : « إن عبادته تفي بعبادة عامة عباد الفقهاء والمحدثين » .

وكان في كل جيل من أجيالهم طائفة اتسموا بالعبادة والزهادة في الدنيا ، ولقد كان منهم من يدفعه زهده إلى عدم الأخذ من مال الدولة مع شدة الحاجة ، يروى أن الواثق قال لأحمد بن أبي دؤاد وزيره : لم لم تول أصحابي — أي المعتزلة — القضاء كما تولى غيرهم ، فقال : يا أمير المؤمنين إن أصحابك يمتنعون عن ذلك ، وهذا جعفر بن بشر ، وجهت إليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت إليه بنفسي واستأذنت ، فأبى أن يأذن لي ، فدخلت من غير إذن ، فسل سيفه في وجهي ، وقال : الآن حل لي قتلك ، فانصرفت عنه ، فكيف أولي القضاء مثله . ومن الغريب أن جعفراً هذا حمل إليه بعض أصحابه درهمين فقبلهما ، فقيل له : كيف ترد عشرة آلاف درهم وتقبل درهمين فقال : أرباب العشرة أحق بها مني . وأنا أحق بهذين الدرهمين لحاجتي إليهما ، وقد ساقهما الله إلي من غير مسألة . فهذه نفس قوية ، اشتبه في مال السلطان اظنه أنه جمع من غير الطرق المحللة فرفض العطاء ، وقبل درهمين حلالا طيباً .